وصول الوفد الاستثماري الأمريكي التركي لبحث تنفيذ مشاريع في قطاع الكهرباء

■ ،،صنعاء / سبأ

وصل إلى صنعاء أمس وفد استثماري أمريكي - تركي في زيارة رسمية لبحث ومناقشة ما يمكن تنفيذه من مشاريع في مجال بتطوير وتحديث وتحسين البنية التحتية للكهرباء في اليمن.

وذكر مدير عام شركةPEG الأمريكية /جريج كاتيس/ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الوفد سيلتقي خلال الزيارة بعدد من المسئولين في الدولة لبحث ومناقشة عدد من الخطط والمشاريع الخاصة بقطاع الكهرباء في اليمن .

من جانبه أعرب الممثل الإقليمي لمجموعات شركات PEGالأمريكية التركية في اليمن - رئيس مجموعة الثور للتجارة والتوكيلات العامة هاشم محمد الثور لـ(سبأ) عن أملة في ان تحقق زيارة الوفد الاستثماري الأمريكي نتائج ايجابية وان يتم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الكهرباء في هذا المجال الحيوي الهام الذي يعد شريان التنمية الحقيقي.

وأبدى رغبة المستثمرين واستعدادهم للاستثمار في بناء وإنشاء المحطات الكهربائية التي تعمل بوقود الديزل والغاز والنفط الخفيف لافتا إلى ان الوفد سيقدم عدد من العروض والمميزات التي ستخدم وتسرع تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية تخدم الاقتصاد الوطني.

معالجة الاختلالات بالمخططات العمرانية في خور مكسر والشيخ عثمان

■ عدن/سبأ

أكد محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد على ضرورة معالجة الاختلالات التي حدثت في المخططات العمرانية بمديريتي خور مكسر والشيخ عثمان والحفاظ على الطابع العمراني فيهما واضطلاع مكتب الأشغال بالمحافظة بدوره في هذا الجانب.

وناقش خلال لقائه أمس المسئولين بمكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة البدء بتنفيذ خطة العمل الخاصة بهذا الشأن المتضمنة إجراءات عملية وميدانية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وتطرق اللقاء إلى قضايا متعلقة بتحسين الأوضاع بالمديريتين، وتكثيف الجهود الهادفة للحد من البناء العشوائي.

حضر اللقاء ووكلاء المحافظة سلطان الشعيبي وأحمد الضلاعي وأحمد سالم ربيع علي والوكيل المساعد حسين الدرب عضو مجلس النواب الدكتور مهدي عبدالسلام.

وزير النقل يؤكد على تطوير الأداء الإداري وتطبيق خدمة الجمهور

■ ،، صنعاء/سبأ

أكد وزير النقل الدكتور واعد باذيب، عزم قيادة الوزارة على تطوير وتحسين الأداء الإداري في ديوان الوزارة ووضع معايير محددة يتم من خلالها مكافأة المحسن ومحاسبة المسيء بعيدا عن أي قرارات ارتجالية.

وشدد الوزير خلال ترؤسه أمس بصنعاء اجتماعاً لمجلس الوزارة ضم الوكلاء ومدراء العموم في ديوان عام الوزارة، على أهمية العمل بروح الفريق الواحد وطي صفحة الماضي بما يعود بالفائدة على الوطن.

وأكد وزير النقل ضرورة إعادة النظر في هيكلة الوزارة بما يساعد في الإصلاح الإداري وضمان جودة الإنتاج خاصة مع شروع الوزارة في إنزال مناقصات لمشاريع في قطاع النقل تشمل المطارات والموانئ البرية والبحرية.

وقال إنه سيواصل جهوده لضمان عدم تأثير المركزية في القرارات الداخلية للوزارة وبما يضمن تطوير مستوى الأداء في الوزارة وتمكين قيادتها من التفرغ لمهمتها الرئيسية في إنجاز المشاريع الاستراتيجية والتي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني.

ولفت الدكتور باذيب إلى أن الوزارة بصدد الإعلان عن مناقصات لمشاريع استراتيجية تتضمن مشروع استكمال مطار صنعاء الدولي الجديد بعد توقف دام لثلاث سنوات ومشاريع تأهيل موانئ الحديدة والمخا والمكلا، وإنشاء ميناء استراتيجي في أرخبيل سقطرى، وإنشاء ميناء بروم، فضلا عن شراء أسطول للنقل البري في مؤسسات النقل المحلية صنعاء، عدن، حضرموت.

وكان الاجتماع قد ناقش القرارات الأخيرة الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن التوظيف والتعاقد والتدوير الوظيفي والمكافآت والحوافز والعلاوات الخاصة بالموظفين.

وأقر الاجتماع إصدار نشرة نصف شهرية عن ديوان عام الوزارة وتوزيعها على كل المرافق التابعة لها، في إطار الترويج لسياسات الوزارة، إضافة إلى تطبيق خدمة الجمهور التي ستتيح للمواطنين والشركات ذات العلاقة بعمل الوزارة تقديم الملاحظات والاقتراحات والشكاوى عبر خدمة الجمهور أو عبر وسائل الاتصال الهاتفية والإلكترونية الخاصة بالوزارة والتي سيتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة.

في افتتاح دورة صيانة الحاسوب وملحقاته بصنعاء

العلبي يؤكد على تأهيل الكوادر المهنية لمواكبة متطلبات سوق العمل

■ ،، صنعاء/سبأ

أكد وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع المناهج والتعليم المستمر الدكتور عبدالقادر العلبي، أهمية استمرار التدريب والتأهيل لكادر المعاهد المهنية والتقنية في عموم المحافظات لمواكبة المتغيرات ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي.

وأشار العلبي في افتتاح الدورة التدريبية الخاصة " بصيانة الحاسوب وملحقاته" التي تنظمها على مدى ١٠ أيام الوزارة في المعهد التقني الصناعي للأيتام بصنعاء أمس، إلى أهمية التزام الشفافية في تلقي المعلومات ونقلها إلى الطلاب بكل سهولة ويسر وبما يكفل رفع وتطوير التعليم في المعاهد المهنية والتقنية في مختلف المحافظات.

وأوضح الوكيل أن الدورة تأتي ضمن خطط وبرامج الوزارة للعام الجارية في الجانب التأهيلي والتي تتضمن تنفيذ العديد من الدورات التدريبية المكثفة في المجال التقني والمهني لتطوير الكادر التدريبي العامل في الوزارة والمؤسسات التابعة لها في عموم المحافظات.

وحث المشاركين على الاستفادة من مخرجات الدورة واستيعاب مفرداتها وعكسها على الطلاب في المعاهد الفنية والمهنية.

من جانبها استعرض مدير عام مكتب التعليم الفني والمهني بأمانة العاصمة المهندس محمد الغفاري ومدير عام التدريب والتأهيل بالوزارة محمد الذاري أهداف ومحاور الدورة التي تستهدف إكساب ١٨ معلماً من مدرسي مادة الحاسوب في المعاهد التقنية من مختلف المحافظات بالمهارات التي تمكنهم بالإلمام الشامل بمادة صيانة الحاسوب وملحقاته السمعية والبصرية.

وأشارا إلى أهمية استهداف العنصر البشري في عملية التدريب والتأهيل باعتباره المفتاح الأساسي لتطور المجتمعات وحجر الزاوية في تطوير الاقتصاد الوطني.

ويتلقى المشاركون في الدورة على مدى ١٠ أيام مهارات تطبيقية ومعارف علمية في مجالات" التعرف على مكونات الحاسوب الآلي، وفك وتركيب الحاسوب، والتعرف على المعالجات وأنواع الذواكر، وآلية تحديث خصائص البيوس، وتهيئة وفرمتة وتقسيم الأقراص الصلبة، وإعدادات الشبكة، وتحميل البرامج وإعدادات الويندوز والتعرف على أعطال الشاشات وإصلاحها، إضافة إلى العديد من البرامج البرمجية والهندسية المتعلقة بصيانة الحاسوب وملحقاته".

حضر الافتتاح الوكيل المساعد لقطاع المناهج والتعليم المستمر المهندس عبدالسلام الزبيدي، وعميد المعهد التقني الصناعي للأيتام المهندس عصام أبو دنيا.

حلقة نقاشية حول بدائل توليد الطاقة في اليمن

■ الثورة/ حسن شرف الدين - خليل المعلمي

تحت عنوان "بدائل توليد الطاقة في اليمن.. طاقة الرياح والطاقة الشمسية.. الطموح والإمكانيات".. أقيمت يوم أمس الاثنين حلقة نقاشية نظمها مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية بمشاركة عدد من الأكاديميين والمختصين وممثلي الجهات الحكومية المعنية والمنظمات المحلية والدولية.

وقد بحث المشاركون حول مصادر توليد الطاقة المتجددة كإمكانية توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح والشمس ومدى قدرتها التوليدية للكهرباء مقارنة بما يتم توليده حاليا في اليمن باستخدام الطاقة التقليدية النفط والغاز.. وتأتي حلقة النقاش مصاحبة لما تعانيه اليمن حاليا من عجز كبير في توليد الطاقة الكهربائية من أجل وضع التصورات المستقبلية والحلول المناسبة.

وفي الحلقة النقاشية التي أدارها المدير التنفيذية لمركز سبأ للدراسات الاستراتيجية الدكتور أحمد عبدالكريم سيف ألقيت ورقة عمل بعنوان "بدائل توليد الطاقة في اليمن.. طاقة الرياح والطاقة الشمسية.. الطموح والإمكانيات" قدمها الأستاذ الجامعي الدكتور خالد العطاب.

وقد خرج الدكتور العطاب من ورقته المقدمة إلى عدد من التوصيات المتعلقة بوحدات التوليد الموزعة حيث أوصى بضرورة إنشاء وحدة بحث مشتركة في الجامعات اليمنية لتطوير نماذج مصغرة لوحدات توليد بالطاقة المتجددة منخفضة السعر ويمكن تصنيع معظم أجزائها محليا، وعمل دراسة جدوى اقتصادية بالاشتراك مع القطاع الخاص أو الحكومي للوحدات المطورة التي تحقق أداء وكفاءة مقبولة.. بالإضافة إلى أهمية الاشتراك والدعم الحكومي لحملات تسويق ونشر وحدات التوليد بالطاقة المتجددة في المناطق الريفية للاستبدال التدريجي مولدات الديزل.

كما أوصى الدكتور العطاب فيما يتعلق بوحدات التوليد المركزية بأهمية الدعم الحكومي لإنشاء وحدات مسح شامل لجميع مناطق الجمهورية لتحديد المناطق ذات الإمكانات العالية لاستغلال الطاقة المتجددة، وتوفير دراسات ماجستير ودكتوراه محلية وخارجية لعمل بحوث ميدانية على المناطق الساخنة التي يتم رصدها بالمسح الشامل في النقطة السابقة.. وعمل دراسة جدوى جامعية/حكومية لغلايات شمسية.

تنفيذي صعدة يناقش سير أداء عمله ومستوى تنفيذ المشاريع

■ صعدة/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة صعدة في اجتماعه أمس عددا من التقارير المتعلقة بسير أداء عمل المكاتب التنفيذية ومستوى تنفيذ المشاريع والأوضاع التي تعيشها المحافظة.

واستعرض الاجتماع تقارير مكاتب التخطيط والتعاون الدولي والخدمة المدنية والمالية ومياه الريف وفرع المسالخ ومكتب الوحدة الحقلية المتضمن سير نشاطها ومستوى أدائها خلال العام الماضي والإنجازات التي حققتها ومستوى الانضباط الوظيفي لقيادات وموظفي تلك المكاتب والإجراءات التي أتخذها مكتب الخدمة المدنية بشأن حالات الغياب في شهر فبراير الماضي.

واستمع الاجتماع إلى تقرير مكتب الزراعة حول الاستعدادات الموسمية لاستقبال الموسم الزراعي للعام ٢٠١٢م وكذا موسم التشجير باعتبار المحافظة من المحافظات الزراعية ذات التربة الخصبة.

وتطرق الاجتماع إلى دور فرع الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظة في جانب الترويج السياحي ودعوة المستثمرين وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم للاستثمار بالمحافظة.

وكان الاجتماع استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

تفريغ ٣٨ الف طن متري من مادة الديزل بميناء الزيت بمصفاة عدن

■ ،،عدن/ سبأ

أفرغت أمس في ميناء الزيت بمصفاة عدن ٣٨ الف طن متري من مادة الديزل الواصلة من ميناء الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وذكرت بيانات ملاحية واردة من الميناء لـ(سبأ) ان شحنة الديزل التي أفرغتها حاملة النفط الليبيرية / اتي سي تيفرتاري/ ستوزع على محطات الوقود العاملة في محافظات الجمهورية لتلبية احتياجات المواطنين والمؤسسات الخدماتية والصناعية.

وكانت أربع سفن محلية محملة بالمحروقات من البترول والديزل أبحرت الى مؤانئ الحديدة والمخا ونشطون للغرض نفسه.

عندما تفصّل القوانين السيادية حسب الطلب (١٠-١٦)

جمال عبدالحميد عبدالمغني

□ في هذه التناولة سنمنح أنفسنا والقرّاء الكرام استراحة المحارب ونتوقف في هذا اليوم فقط عن تناول مادة من المواد الكارثية التي حملها لنا القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، وسنتناول اليوم مادة حذفت نهائياً من هذا القانون وكانت «تزين وتطرز» كل القوانين السابقة حتى جاء أسوأ قانون في العالم وهو القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، فمحاها من الوجود في أغرب عملية حذف لمادة قانونية شاهدتها في حياتي، إذ أن هذه المادة لا يخلو قانون ضريبي في العالم منها حتى قوانيننا السابقة جميعها لم تخلُ منها، والغريب أنهم أبقوا على مثيلتها في قانون المبيعات رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١م والقانون المعدل له رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٥م، ولا تزال صامدة حتى الآن، ربما نسيها المشرّع سهواً، وإن كانت نسبتها أقل من المحذوفة.

والآن إلى المادة المحذوفة رقم (١٠٩) من القانونين السابقين رقمي (٣١) لسنة ١٩٩١م، والقرار الجمهوري بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩١م، ونصها لم يتغير في القانونين.

نص المادة (١٠٩) في القانونين : تمنح مكافأة تشجيعية كما يلي :

أ- كل من يدلي بمعلومات أو بيانات تؤدي إلى الكشف عن مبالغ كان يراد إخفاؤها أو التهرب من أداء الضريبة عليها وثبت صحتها يكون له الحق في الحصول على مكافأة لا تتجاوز (١٠٪) من قيمة الضريبة التي استحقت على المبالغ المخفاة أو التي كان يراد التهرب من أدائها، أما إذا ثبت أن تلك المعلومات أو البيانات كاذبة يعاقب من أدلى بها كيدياً بالحبس مده لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن (١٠,٠٠٠) ريال ولا تزيد عن (٥٠,٠٠٠) ريال، نتهى نص المادة الفقرة (أ).

والآن هل يجد القارئ الكريم أو المهتم سبباً واحداً لإلغائها؟ أنا شخصياً لا أجد أدنى سبب لإلغائها ومثلي تقريباً جميع موظفي مصلحة الضرائب باستثناء مَنْ كان لهم يد في إلغائها أو أن لهم مصلحة في ذلك، ولو فُعّلت هذه المادة في زمن الفساد لحققت مردوداً غير عادي للوطن والخزينة العامة، لكنها كانت لا تطبق إلا عند ما يكون المتهرب المبلّغ عنه من صغار التجّار أو ممن ليس لهم نفوذ وسطوة على مصلحة الضرائب، أما كبار المتهربين فكانت تلغى تكاليف اللجان المناط بها كشف تهرباتهم بمجرد وصولهم إلى مواقع الشركات وأحياناً بعد يوم أو يومين من العمل في تلك الشركات وبعضها بعد ظهور النتائج الأولية المبشرة بوجود تهربات كبيرة، وهكذا، وسنذكر أهم مميزات هذه المادة.

مميزات هذه المادة

١- هذه المادة تحفظ (٩٠٪) من مبلغ التهرب وتعيده إلى خزينة الدولة، ليس هذا فحسب، بل إنها تضيف إلى خزينة الدولة (١٠٠٪) أو (١٥٠٪) من مبلغ التهرب كغرامة على المتهرب - كانت في القانونين السابقين من (٥٠٪) إلى (١٥٠٪) - من مبلغ التهرب وتضاعف الغرامة في حالة التكرار، إذاً الخزينة العامة ستحصل على (٩٠٪) من حقها الضائع + مثل الضريبة الضائعة أو أكثر.

٢- هذه المادة كانت تعطي دافعاً وحافزاً قوياً لأي شخص أن يبلّغ عن تهرب ضريبي، سواء كان موظفاً في أية شركة من الشركات الخاضعة لهذا القانون، ويكون دافعه للإبلاغ صحوة ضمير أو خلافاً مع صاحب الشركة أو أي سبب آخر، المهم أنه سيجني من بلاغه عدة فوائد، منها ترسيخ شعار المواطنة الصالحة ورفد خزينة البلد بأموال كانت ستسرق والحصول لنفسه - وللعاملين على كشف وتحصيل هذا المبلغ من الوزير وحتى المأمور - على مكافأة مجزية تقدر بنسبة (١٠٪) من حجم التهرب، خصوصاً إذا كان التهرب بالمليارات، وهذا من حق المبلّغ، وله النصيب الأكبر من هذه النسبة بحسب اللوائح السابقة، بالإضافة إلى أن القانونين السابقين كانا يكفلان له حق السرية وعدم كشف اسمه لصاحب الشركة أو غيره، وكذلك كانت المادة تعطي هذا الحق للموظف الذي يقوم بعملية الفحص في الشركات أن يبلّغ عن أية قضية تهرب يكتشفها أثناء أداء واجبه، وكذلك أي مواطن أو محاسب قانوني... إلخ.

٣- هذه المادة كانت تحد من التهربات، لأن كثيراً من المتهربين كانوا يجعلون تهرباتهم في أضيق الحدود، وذلك خوفاً من انكشاف أمر تهربهم بواسطة موظفيهم أو عملائهم، لأن حافز الإبلاغ عن التهرب كان موجوداً، طبعاً هذا بالنسبة للمتهربين الذين لم يكن لهم نفوذ داخل أروقة مصلحة الضرائب، أما مَنْ كان لهم نفوذ كبير فإن الإبلاغ عن تهرباتهم لا يخيفهم، لأنهم كانوا قادرين أولاً على أن يحصلوا على اسم المبلّغ، ومن ثم تلقينه درساً لا ينساه، ثانياً كانوا قادرين على إحباط أية محاولة لكشف التهرب حتى بعد صدور التكليف الرسمي لاستكمال إجراءات كشف التهرب، ومَنْ لم يرضخ لإملاءاتهم عليه أن يغادر موقعه ووظيفته فوراً حتى وإن كان مسؤولاً كبيراً، وبالذات إذا لم يكن مدعوماً من أحد الظهور الكبيرة أو مراكز القوى المهيمنة.

٤- هذه المادة كانت تتيح لوزير المالية ورئيس المصلحة أن يصرفا مبالغ كبيرة جداً كحوافز لهما ولكافة الموظفين، ولو كانت تفعّل بشكل سليم لوصلت إيرادات التهرب إلى مئات المليارات، وبالتالي مكافآت التهرب طبقاً للمادة (١٠٩) كان يمكن أن تصل إلى عشرات المليارات سنوياً، فيحصل جميع الموظفين على حقوق سنوية كبيرة تكفيهم ذل السؤال وتقضي على الرشوة نهائياً في المالية ومصلحة الضرائب ومكاتبها، أما الأضرار المتوقعة لإلغاء المادة (١٠٩) والتي بدأت منذ العام الماضي، فأهمها :

١- نسبة كبيرة ممن سيكتشفون تهربات ضريبية سيفضلون إيصالها إلى المكلفين المتهربين ويساومونهم بها ليتحصلوا بموجب هذه الخيانة على مبالغ من المتهربين، طبعاً ستكون أقل مما سيحصلون عليه حلال زلال من الدولة لو لم تلغ المادة، ناهيك عن ضياع مستحقات الدولة، وسيفاوضون من مركز ضعف، لأن البديل للمبلّغ إيصال هذا البلاغ إلى مصلحة الضرائب بدون أي فلس، وربما لا تحصّل مستحقات الدولة، حيث أن هناك فرضية أن يصل هذا البلاغ إلى أيادٍ غير أمينة في المصلحة، فيقومون هم بمُساومة التاجر والتنازل له عن البيانات مقابل الحصول على ما تيسر منه والحكم على هذا البلاغ بأنه كاذب ابن كاذب.

٢- إلغاء هذه المادة دق المسمار الأخير في نعش الإصلاح الضريبي والقضاء على التهربات، فبعد التحصينات العديدة التي نصبت لحماية المتهرب كما تابعنا في المواد السابقة التي ناقشناها أو التي سنناقشها في الحلقات القادمة، والتي جعلت جريمة التهرب أشبه بجريمة الزنا من الصعب اتباعها، إذ لا بد من وجود أربعة شهود في جريمة الزنا، وأربعة يزكونهم... إلخ، وجريمة التهرب أصبح كشفها بنفس الصعوبة، وعلاوة على هذه المصاعب والتحصينات زادوا الطين بلة وقرروا إلغاء المادة المحفزة، وذكر ما قلناه في حلقات سابقة بأن أولى نتائج تطبيق هذا القانون وفي السنة الأولى انخفضت إيرادات الضرائب عن السنة السابقة لتطبيقه بمقدار (١٢٠) مليار ريال بالتمام والكمال، وأرجو أن لا يعزى السبب للثورة، لأنني سأثبت لهم عكس ذلك إن أرادوا.

أخيراً، في يوم من الأيام ناقشت مع مجموعة من الزملاء بعد صدور القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠م، الذي ألغى المادة (١٠٩) عن أسباب إلغائها، فقال أحد الظرفاء : كانت هذه المادة تسبب بعض المتاعب للتجّار المساكين، حيث كان أصحاب النفوس المريضة يبلّغون عن التهربات طمعاً في المكافأة التي نصت عليها هذه المادة اللعينة، أما أحد الخبثاء فعلّق قائلاً : لقد أصبحت التهربات معروفة لدى التجّار الكبار، وبدلاً من تقاسم المكافأة بين المبلّغين والموظفين رأى أصحاب القرار أن تلغى المادة وتعود مكافأتها لعدد محدود - دار معمور ولا قرية خراب - وطزّ في الخزينة العامة.